



ملامح السوق الملاحي العالمي في أسبوع

أزمة الطاقة تهدد التعافي الاقتصادي العالمي

طاقة نظيفة تمهد الطريق للمضي قدماً، لكن يجب أن يحدث هذا بسرعة وإلا ستواجه أسواق الطاقة العالمية طريقاً وعراً في المستقبل. ويبدو التعافي الاقتصادي من الجائحة غير مستدام وشديد الاعتماد على الوقود الأحفوري. ويحتاج الاستمرار في الطاقة المتجددة لأن يزيد ثلاثة أضعاف بحلول نهاية العقد الحالي إذا كان العالم يأمل في مكافحة تغير المناخ بشكل فعال. وقد ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي في العقود الآجلة بالولايات المتحدة، في ظل ارتفاع معدلات التخزين قبل موسم الشتاء. ومن المرجح أن أزمة إمدادات الكهرباء والطاقة التي تعاني منها الصين حالياً ستؤثر على الصناعات في مختلف أنحاء العالم.

كانت أسعار الفحم قد ارتفعت في الصين إلى 234 دولاراً للطن نتيجة وقف العمل في مناجم إنتاج الفحم بإقليم شانشي بسبب الفيضانات، في الوقت الذي تحاول فيه الصين زيادة إنتاجها ضمن إجراءات إضافية لمنع شركات إنتاج الكهرباء في الصين من خفض إنتاجها نتيجة نقص إمدادات الوقود وحوادث انقطاعات الكهرباء في شمال البلاد. في الوقت نفسه تضرر القطاع الصناعي في الصين من أزمة إمدادات الكهرباء، حيث يستهلك القطاع نحو 59% من إجمالي إنتاج الكهرباء في الصين مقابل 25% فقط بالنسبة إلى القطاع الصناعي في الولايات المتحدة. وكانت أسعار الكهرباء الرخيصة في الصين عنصراً رئيسياً في التنمية بالنسبة إلى الصين، وكانت الحكومة تشجع كبار مستهلكي الكهرباء على زيادة استهلاكهم من خلال الأسعار الرخيصة. ومع اعتماد نحو ثلثي محطات توليد الكهرباء في الصين، على الفحم، من المنتظر أن تزداد تكلفة إنتاج الكهرباء في الصين خلال الفترة المقبلة، وهو ما سيؤثر على نفقات الشركات الصناعية الأخرى التي تستخدم الكهرباء.

وتشكل تحديات العرض العالمي محوراً رئيسياً لاجتماعات صندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والتجمع الأصغر لوزراء المالية في دول مجموعة السبع. وأدت القيود التي فرضت للحد من انتشار وباء كورونا إلى إغلاق طرق التصنيع والتجارة، بينما لم يتمكن الموردون الذين يواجهون نقصاً في العمال وسائقي الشاحنات من مواكبة الارتفاع المفاجئ في الطلب على السلع مع بدء إعادة فتح الاقتصادات بعد أزمة كورونا. ويبحث المسؤولون الماليون في العالم الذين اجتمعوا في واشنطن في إيجاد طريقة للتخفيف من اختناقات سلسلة التوريد التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتهدد بعرقلة الانتعاش الاقتصادي. وأدت هذه الاضطرابات التي يخشى البعض من أن تكون طويلة الأمد، إلى إعاقة زخم الانتعاش، ما دفع صندوق النقد الدولي إلى خفض تقديراته لنمو الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة وألمانيا والصين.

(Reuters)

الشهري عن النفط أن أسعار الفحم والغاز غير المسبوقة، وكذلك الانقطاعات المستمرة للتيار الكهربائي، تدفع قطاع الطاقة والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة إلى التحول إلى النفط لإبقاء استمرارها وتواصل العمليات.

ويضيف ارتفاع أسعار الطاقة أيضاً إلى الضغوط التضخمية التي قد تؤدي، إلى جانب انقطاع التيار الكهربائي، إلى انخفاض النشاط الصناعي وتباطؤ التعافي الاقتصادي. نتيجة لذلك، صار من المتوقع أن يتعافى الطلب العالمي على النفط العام المقبل إلى مستويات ما قبل الجائحة. وأجرت تعديلاً بالزيادة على توقعاتها للطلب في العامين الحالي والمقبل، لترفعها 170 ألفاً و210 آلاف برميل يومياً على الترتيب. وقد أدت زيادة الطلب في الربع الأخير إلى أكبر سحب من مخزونات المنتجات النفطية في ثماني سنوات، بينما كانت مستويات المخزونات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عند أدنى مستوياتها منذ أوائل 2015. وتشير تقديرات الوكالة إلى أن مجموعة منتجي أوبك+ من المقرر أن تضخ 700 ألف برميل يومياً أقل من الطلب المقدر لخامها في الربع الرابع من هذا العام، مما يعني أن الطلب سيتجاوز العرض على الأقل حتى نهاية 2021.

في المقابل فإن الطاقة الإنتاجية الفائضة للمجموعة ستقلص بسرعة من تسعة ملايين برميل يومياً في الربع الأول من العام الجاري إلى أربعة ملايين برميل يومياً فقط في الربع الثاني من 2022. وتمهد الزيادة في الإنتاج على التحول لمصادر



حذرت وكالة الطاقة الدولية نهاية الأسبوع الماضي، أنها تتوقع أن تؤدي أزمة الطاقة العالمية إلى زيادة الطلب على النفط نصف مليون برميل يومياً، وقد تؤدي إلى زيادة التضخم وإبطاء التعافي العالمي من جائحة فيروس كورونا.

وارتفعت أسعار النفط والغاز الطبيعي مؤخراً إلى أعلى مستوياتها منذ عدة سنوات، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة لمستويات غير مسبوقة في الوقت الذي يعصف فيه عجز الطاقة بأسيا وأوروبا بشكل كبير. وقالت الوكالة في تقريرها

أخبار تجارة سلع الصلب الجاف

خام الحديد: تشير التقديرات إلى أن واردات الصين من خام الحديد المنقولة بحراً قد تراجعت بنسبة 2% شهرياً إلى 93.9 مليون طن في سبتمبر، ولكن أقل بنسبة 11% من حجم سبتمبر 2020، والذي كان ثاني أعلى مستوى مسجل.

الفحم: تشير التقديرات إلى أن واردات الفحم الصينية المنقولة بحراً قد وصلت إلى 29.8 مليون طن في سبتمبر، بزيادة 18% على أساس شهري، وهو أعلى مستوى منذ 20 ديسمبر. ارتفعت واردات بنسبة 140% تقريباً عن المستويات الضعيفة للغاية في سبتمبر الماضي، وارتفعت بنسبة 17% عن مستويات عام 2019 حيث سجلت أسعار الفحم المحلية أرقاماً قياسية جديدة. ارتفعت واردات خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر بنسبة 6% على أساس سنوي عند 204 مليون طن، ويبدو أن الأحجام ستظل مرتفعة في الأشهر المقبلة. ورد أنه تم إخبار بعض المرافق بتأمين إمدادات الطاقة "بأي ثمن".

ملامح سوق السفن

● **السفن الجديدة:** استقرت أسعار بناء السفن في كل من قطاعي الصلب الجاف والحاويات لهذا الأسبوع. وفي قطاع الصلب الجاف، تم الإبلاغ عن طلب بناء 4 سفن من طراز Kamsarmax حمولة 85 ألف طن للاستلام في عام 2024. كما تم الإبلاغ عن طلب بناء 8 سفن من طراز Ultramax حمولة 64 ألف طن للاستلام في النصف الثاني من عام 2023. وفي قطاع الحاويات، تم الإبلاغ عن طلب بناء سفينتي حاويات سعة 3158 حاوية قياسية للاستلام في الربع الرابع من عام 2023 والربع الثاني من عام 2024. فيما تم طلب بناء سفينتي حاويات سعة 1000 حاوية قياسية إضافة إلى سفينتين كاختيار للمالك للاستلام في عام 2023.

● **السفن المستعملة:** تباينت الأسعار ما بين ارتفاع واستقرار لهذا الأسبوع. في قطاع سفن Kamsarmax تم بيع السفينة IBIS WIND حمولة 82 ألف طن، بناء عام 2013 مقابل 28 مليون دولار. وفي قطاع Panamax تم بيع السفينة ORIENT VIOLET حمولة 77 ألف طن، بناء 2015 مقابل 30.3 مليون دولار. كما تم بيع السفينة SEA VISION حمولة 77 ألف طن، بناء 2015 مقابل 29.2 مليون دولار. ومن نفس القطاع تم بيع السفينتين GOLDEN ENDURER حمولة 79 ألف طن، بناء عام 2011 و GOLDEN OPPORTUNITY حمولة 75 ألف طن، بناء 2008 مقابل 37.2 مليون دولار للثنتين معاً. وفي قطاع Supramax تم بيع السفينتين الشقيقتين HTC CHARLIE و HTC DELTA حمولة 56 ألف طن بناء عام 2014، مقابل 20.45 و 21 مليون دولار على الترتيب.

● **التخريد:** تباينت أسعار التخريد ما بين ارتفاع واستقرار لبعض القطاعات وبعض الجهات هذا الأسبوع. وقد تعرضت أسعار التخريد في شبه القارة الهندية لضغوط متصاعدة هذا الأسبوع، على خلفية استمرار النقص في الحمولة المتاحة للتخريد. ومع بقاء العرض بالطن متاح للقائمين بالتخريد ضعيفاً للأسابيع القادمة، يتوقع المراقبين أنه من المرجح أن تظل مستويات الأسعار حول 600 دولار / طن في المستقبل المنظور. بالنظر إلى المستقبل، هناك عدم يقين بشأن العرض المحتمل للحمولات في سوق التخريد. في حين أن قطاع ناقلات النفط يمثل 60% من الحمولة التي تم تخريدها في العام حتى الآن، يقال أن المالكين على استعداد للاحتفاظ بوحدهم خلال الأشهر المقبلة في انتظار تحسن معدلات الإيجار مع نهاية العام. وقد تم تقييد نشاط التخريد في عام 2021 حتى الآن، حيث تم الإبلاغ عن بيع 19.5 مليون طن من الوزن الساكن للتخريد. يأتي ذلك في أعقاب بيع 24.7 مليون طن من الوزن الساكن للتخريد في عام 2020. فقد تم الإبلاغ عن بيع 49% إلى ساحات التخريد في بنجلاديش، و19% في باكستان، من إجمالي الحمولات التي تم تخريدها في عام 2021 حتى الآن.

أسعار السفن بناء جديد/مستعمل مليون دولار

النوع	هذا الأسبوع	الأسبوع السابق	2020	2019
بناء جديد	34.5	34.5	26	27.5
مستعمل 5 سنوات	34.5	34	22	23.5
مستعمل 10 سنوات	25	25	13.75	13.5
بناء جديد	34	34	25.5	27
مستعمل 20 سنة	14	13.5	5.5	6
بناء جديد	32	32	24	25.5
مستعمل 10 سنوات	23	23	10.75	12.5
بناء جديد	39	39	30	31.5
مستعمل 10 سنوات	44	44	13	9

* تم اختيار الأسعار وفقاً لقياسات سفن تماثل قياسات سفن الشركة

أسعار تخريد السفن (طن / دولار)

النوع	هذا الأسبوع	الأسبوع السابق	2020	2019
الهند	585	585	405	365
بنجلاديش	595	590	415	385
الهند	595	595	415	395
بنجلاديش	600	590	410	395